

الرقم الدولي (9308-2304)



مجلة

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تُعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها كلية الشيخ الطوسي الجامعة - النجف الأشرف/العراق.

السنة الأولى، العدد(1)

(ربيع الأول/ربيع الثاني 1437هـ)، (كانون الثاني 2016م).

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2135) لسنة 2015

تصنيف (ما) الحجازية والتميمية

بين أسطورة النحو التقليدي والرؤية اللسانية المعاصرة

د. خالد كاظم حميدي

كلية الشيخ الطوسي الجامعة - النجف الأشرف / العراق

ملخص:

يدرس هذا البحث مشكلة تصنيف النحاة التقليديين لأداة النفي (ما) تصنيفاً لهجياً جغرافياً على (تميمية، وحجازية)، التميمية عندهم هي التي تبقى أخبارها مرفوعة، والحجازية هي التي تعمل عمل (ليس)؛ أي تنصب أخبارها، في الوقت الذي كانوا يدرسون اللغة المشتركة التي نزل بها القرآن الكريم، وشواهدهم على الحجازية كانت من أي الذكر الحكيم، وكأن هذه الآيات المباركة نزلت بلهجة لا يعرفها سائر العرب.

لذلك كان للبحث جانبان، أولهما: تفنيد فرضية النحو التقليدي السابقة، لوجود شواهد قرآنية وشعرية فصيحة تتخطى الحواجز اللهجية المزعومة، لكن النحاة تكلفوا في إبعادها وتأويلها بما لا يقبله منطق البحث العلمي ولا يقبله الذوق.

أما الجانب الثاني من البحث فقدّم فرضية علمية جديدة تسمى (فرضية التكلّس)، تربط ظاهرة النفي ب(ما) بالحركات الإعرابية بالمعاني المقامية، فالتى تبقى حركة الرفع على أخبارها سميتها (ما) المتكلسة، وتدّل على النفي المطلق

الذي لا يمكن دحضه من المخاطب بحسب المقام، أما التي تنصب أخبارها فهي للنفي المقامي المشكوك فيه، وهي جزء من أدوات كثيرة التبتست بالنواسخ.

Abstract :

This research studies the problem Classified grammarians traditional tool for exile (Ma) rated according dialects (Tmimah and Hijazia) while they were studying Arabic language common ideal, which is the language that came down by the Koran.

Therefore, the research has examined two aspects: first, criticism of the traditional classification of grammar tool exile (Ma) is evidence for the existence of the Koran and classical poetry transcends barriers dialects false positives, which cost in the left including traditional grammarians do not accept the logic of science and taste.

The second aspect of the research introduced a scientific hypothesis called the hypothesis calcification explain the phenomenon of absolute negation instrument exile (Ma), which does not affect the movements syntactic change, corresponding to the use of this tool to deny doubtful who changes the syntactic of vireo to the slot, Corresponding to the tool that is used to deny doubtful brand grammatical and syntactical change the movement of the annexation movement to the aperture. and We have made a vision of renewal Arabic grammar.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، وعلى آله الطيبين وصحبه المنتجبين، وبعد:

فمهمة هذا البحث محددة بدحض فرضية النحو التقليدي التي تقسم أداة النفي (ما) تقسيما جغرافيا قَبْلِيًا، بافتراض أن تميم تستعملها ملغاة، أي غير ناصبة لخبرها، وأنها عاملة عمل (ليس) في بيئة أهل الحجاز، كما نزلت

بها عدد من آي الذكر الحكيم، وكأنّ هذه الآيات الكريمات نزلت بلهجات لم يعرفها سائر العرب.

وقد بدأ تشكيكي بهذه الفرضية؛ لأنها غير معقولة، إذ كيف ينزل بعض القرآن الكريم بلهجات لم تفهمها بعض القبائل العربية غير التي سكنت في الحجاز، في الوقت الذي أخذ الشعراء ينظمون باللغة المشتركة لسدّ النقص الموجود في لهجاتهم المحلية المحدودة؟ فضلا عن أنّ هدف الدراسات اللغوية القديمة كان موجّها نحو دراسة اللغة المثالية المشتركة التي نزل بها القرآن الكريم، فكيف عرّج النحاة على هذه القضية اللهجية؟! التي يعتقد البحث أنّها غير موجودة أصلا، فمن أين جاءت إذن فرضية (ما) التميمية غير الناصبة لخبرها، و(ما) الحجازية الناصبة؟!

هذه الأسئلة سيجيب عليها البحث مبينا أسباب ظهور هذه الفرضية المزعومة؛ لذلك سينقد أسسها الفكرية، ويثبت زيف شواهدا المصنوعة التي تخالفها الشواهد القرآنية والشعرية الفصيحة.

ولم يكتفِ البحث بالنقد وإنما حاول تقديم البديل الذي يفسّر ظاهرة إعمال (ما) وإهمالها بفرضية علمية اسمها (فرضية التكلس)، التي هي إحدى فرضيات نظرية (الفاعل السحري في تجديد النحو العربي)⁽¹⁾ للدكتور توماس غازي الخفاجي، التي اكتشفت وفسّرت ظاهرة لغوية كانت ملتبسة بالنواسخ، لها أدواتها التي تشبه: (إنّ، وكان، وظن) وعدد من أخواتهن، فضلا عن أدوات النفي المشبهة بـ (ليس)، شبهها شكليا سطحيا، ولكنها تختلف جوهريا عنها من حيث الأثر الإعرابي الذي تتركه هذه الأدوات المتكلسة في أحد ركني الجملة الأمّ أو كليهما، إذ لا تمسّ حركات الجملة الأمّ المرفوعة الركنين، وبهذا تخالف النواسخ في الحركات الإعرابية التي ربطتها فرضية التكلس بالمعاني المقامية، إذ جعلت عدم المساس بالحركات علامة على صدق نقل المعلومة المبلغة إثباتا أو نفا بما لا يمكن أن يدحضه المخاطب. أما إذا مسّت حركات الجملة بالنصب، فذلك علامة على مخاطبة المشكك في الخبر.

وهذا هو الشطر الثاني من البحث الذي سنثبت به صحّة (فرضية التكلس) في الوقت الذي نقض فيه فرضية تميمية (ما) وحجازيتها، التي جعلت من النحويّ التقليديّ نساباً يخرج من حقل عمله العلمي إلى حقل آخر لا علاقة له به؛ لأنّ ما صنّف على أنّه استعمال تميمي لم تتكلّم به وحدها بما في ذلك القراءات القرآنية، والعكس صحيح.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُقسّم على مهاد نظري يوضح فحوى (فرضية التكلس)، ويرسي أسسها على شروط علمية بالاعتماد على المناهج اللغوية الحديث، يليه مبحث يعالج لب المشكلة.

1- مفهوم ظاهرة تكلس الوحدات النحوية وتفسيرها التاريخي:

كان النحاة القدماء يفسّرون كلّ شذوذ وصفي في نظام اللغة التي نزل بها القرآن الكريم بأنّه لغة، ويقصدون بذلك لهجة رديئة؛ لاعتقادهم أنّ اللغة الفصحى توقيفية من الله تعالى ولم تتغيّر أبداً، ويظهر ذلك من الأدلة التي ساقها ابن فارس (ت395هـ) في قوله: ((بلغنا عن أبي الأسود أنّ امرأ كَلّمه ببعض ما أنكره أبو الأسود، فسأله أبو الأسود عنه، فقال: هذه لغة لم تبلّغك، فقال له: يا بن أخي إنّه لا خير لك فيما لم يبلغني... وقد كان في الصحابة "رض" - وهم البلغاء والفصحاء -، من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به، وما علمناهم اصطالحوا على اختراع لغة أو إحداث لفظة لم تتقدّمهم))⁽²⁾.

وهذا الحكم مناف لطبيعة اللغة الاعتيادية ومنها التي نزل بها القرآن الكريم، والتي فهمه الجيل الأول من دون أية مشكلة، ثم ما لبث أن جاء عصر التدوين فظهرت كُتب الغريب في اللغة والإعراب؛ لذلك يشبه علم اللغة الحديث اللغة الاعتيادية بالكائن الحيّ الذي يولد ويشبّ ويشيخ ويموت مُخلّفاً وراءه ذرية. ويرجع أسباب تغيير اللغة إلى عاملين رئيسين⁽³⁾:

أولهما: النشاط الفردي المتمثّل في ارتكاب الأفراد للأخطاء في أثناء تداولهم للغة التي يعتقد المتلقي أنّها هي الصحيحة، فيبدأ الجيل الجديد بتلقي الخطأ ويحسبه هو الصحيح.

ثانيهما: النشاط الاجتماعي التداولي، الذي يساعد على موت كلمة ما تدريجياً؛ لأنّ عدد الذين يتداولونها يتضاءل حتى إذا لم يبقَ من يستعملها، فإنها تدفن في مقبرة المعجم.

أما مظاهر التغيّر فتقسّم على قسمين بحسب تأثيرها الكمي والنوعي:
القسم الأول: تغييرات ذات أهمية ثانوية، وتكون اختيارية تدريجية، وهذه لا تؤثر في نظام اللغة الذي يميل إلى الاستقرار ومواجهة عوامل التغيّر عن طريق التعليم الصحيح.

القسم الآخر: تغييرات حاسمة ومؤثرة في النظام، وهي التي تؤدي إلى انبثاق ظواهر لغوية جديدة تبدو كأنها حققت نصراً، فثبت لها وجوداً في نظام اللغة جنباً إلى جنب الظواهر القديمة، فتميّز بين كلام جيلين⁽⁴⁾؛ أحدهما: يميل إلى الاحتفاظ بالصيغ الأقدم، والآخر: يميل إلى الصيغ الأحدث.

وتخضع اللغات إلى هذه القواعد، ولا تشذّ العربية عنها، ولاسيما قبل نزول القرآن الكريم، الذي يعدّ من أهمّ العوامل المبطّنة للتغييرات، فضلاً عن العامل القومي والسياسي.

ويكشف المنهج التاريخي أنّ نحو العربية الفصيحة قد مرّ بمرحلة حاسمة تخلّت فيها عن فعل الكينونة المساعد في جملتها التي كانت تشبه الجملة الخبرية الاسمية الانجليزية الوحيدة التي تتضح مقاربتها بالترجمة الحرفية المشابهة للجملة العربية القديمة من جهة، وترجمتها إلى الجملة العربية الحديثة من جهة أخرى، في الجدول الآتي:

ت	الجملة	اسم معرفة	فعل مساعد	الخبر/نكرة
1	الجملة الانجليزية	The pen	is	red
2	الترجمة الحرفية	القلم	يكونُ	أحمر
3	الترجمة الحديثة	القلم	xxx	أحمر

ولدينا جملة عربية قديمة مطابقة للترجمة الحرفية تظهر في الشاهد الآتي:
أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ إذا تهبُّ شمألٌ بليلاً⁽⁵⁾

فجملته: (أنت تكونُ ماجدٌ) برفع (ماجدٌ) جملةٌ قديمة، تتألف من ثلاثة مكونات: (مبتدأ + فعل كينونة رابط نكرة يتضمّن معنى الزمن + خبر). وقد رصد سيويوه عددا من جمل هذه المرحلة الحاسمة التي تأتي فيها أفعال الكينونة رافعة لأخبارها، ولا تحتاج إلى اسم ك(كان) المألوفة، فضلا عن فقدانها لفكرة الزمن؛ لذلك قدرها سيويوه بـ(إنه) مَهْمَا كان تصريفها: (كان، أو يكون) فضلا عن (ليس)؛ بمعنى أن هذه الصيغ تكَلَّست على معنى واحد هو (ثبت بما لا يقبل الشك).

ومن أمثلة سيويوه قول الشاعر:

إذا مُتُ كان الناسُ صنْفانٍ: وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ⁽⁶⁾

وقول الشاعر:

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها وليسَ منها شفاءُ الداءِ مبذولُ⁽⁷⁾

علل سيويوه⁽⁸⁾ رفع خبر (كان، وليس) بوجود إضمار يفصل الجملة بعدهما لتصبح كلاما مستأنفا، وقدر الإضمار بـ(إنه) بمعنى الأمر أو الشأن بحسب تصوّره، وكأنه قال: "إذا مُتُ كان الأمرُ أو الشأن: الناسُ صنْفانٍ"، و"ليس الأمر: شفاءُ الداءِ مبذولٌ منها".

إن الوصف السابق لهذه الوحدات النحوية يجعلها تنتمي إلى ما يسميه علم اللغة الحديث بـ(الوحدات النحوية المتكلسة) التي لم تهجرها اللغة نهائيا بعد أن تخلّت عن وظيفتها السابقة؛ (الربط والتعبير عن فكرة الزمن بوصفها أفعال كينونة)، وإنما أعادت توظيفها لمعاني مقامية؛ لذلك عرّفت الصيغ المتكلسة ظاهرةً في جميع اللغات، وعرّفت بأنها: نمط أو صيغة جاهزة، أو وحدة نحوية أعيد توظيفها بعد أن فقدت كلّ تعبيراتها بتواتر غير اعتيادي⁽⁹⁾.

ومن هذا التعريف العام يمكن أن نعرّف الوحدة النحوية المتكلسة الملتبسة بالنواسخ⁽¹⁰⁾ بما يأتي: هي وحدة نحوية فقدت معناها الوظيفي النحوي الأصلي نتيجة لتطور اللغة، فأعيد شحنها بمعنى مقامي (تداولي) هو التعبير

عن صدق نقل الخبر بحيث لا يمكن للمخاطب دحضه. وبعبارة موجزة: إنها تعبر عن خبر مؤكد تأكيداً مطلقاً.

2- مناقشة فرضية (ما) التيمية والحجازية في النحو التقليدي:

نحاول في هذا المبحث إثبات خطأ فرضية تيمية (ما) وحجازيتها، وإثبات فرضية تكلس أداة النفي (ما) في عدد من استعمالاتها التي تميزها من غير المتكلسة أي الناصبة لخبرها، وهي لا تختلف عن سائر استعمالات سائر الأدوات المتلبسة بالنواسخ، للتعبير عن المعاني المقامية الآتية:

الأول: للتعبير عن الثبوت المشكوك فيه لدى المخاطب، وعلامته النحوية نصب الخبر.

ثانيهما: إنَّ عدم المساس بحركة الخبر الإعرابية يعزز إثبات الخبر أو نفيه القوي المطلق غير القابل لشك المخاطب، ومن ضمنها التي تُجرَّ أخبارها بـ(الباء) المؤكدة.

وبهذا تُعبر (ما) النافية نفيًا مطلقاً عن معنى مقامي ينشط الكفاية التأويلية لطرفي الاتصال (المتكلم والمخاطب): وهو ما يسمُّ الأدوات بأنها متكلسة. وهذا الإجراء ينسجم مع طبيعة اللغة لتنمية علاماتها التي تطورها للتعبير الدقيق عن المعاني، بدلاً من تقاسم أدواتها بين القبائل التي افترض أنها تعيش في جزر معزولة، كانت حصة تيم (ما) المتكلسة غير الناسخة للخبر، وحصة الحجاز (ما) الناسخة التي يشبه عملها عمل (ليس) التي افترض عملها أنه النسخ دائماً، ولا يمكن أن تتكلس لأداء معنى النفي المطلق؛ لذلك وضع النحاة التقليديون شروطاً تميز لـ(ما) الحجازية الناسخة العبور إلى جزيرة بني تميم سنذكر عدداً منها ونفندھا في مختبر النظام المقامي المعزز بالشواهد الفصيحة؛ لتثبت بطلان الفرضية القديمة ونجاعة فرضيتنا بالآتي:

أ- إذا انتقض خبر (ما) بـ(إلا)⁽¹¹⁾: تصبح (ما) تيمية؛ لأنَّ هذا الشرط يجعلها لا تعمل عمل النسخ في الخبر المنقوض، لتحوّل النفي إلى إثبات. وبذلك جاءت آيات كريمة منها قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾⁽¹²⁾،

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾⁽¹³⁾.

إن حجة هذه القاعدة في النحو التقليدي منطقية صورية؛ ذلك أن انتقاض النفي بد(إلا) يجعل الخبر موجبا، لكن الأخبار الموجبة قد تُسَخُّ فتتغير حركاتها من الرفع إلى النصب مع النواسخ من نوع (كان) وأخواتها بما فيها أدوات النفي، ولاسيما (ما) المنقوضة الخبر بد(إلا)؛ لذلك أبطل فريق من العلماء هذا الشرط المجحف، إذ أجازوا مرور (ما) من الحجاز إلى بني تميم من دونه، اعتماداً على شواهد فصيحة كثيرة منها قول الشاعر:

وما حَقُّ الذي يَعُوْهُ نهاراً ويسرقُ ليلَهُ إلا نكالا⁽¹⁴⁾

وقول الآخر:

وما الدهرُ إلا مَنْجُوناً بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذبا⁽¹⁵⁾

قال المرادي (ت749هـ): ((ووافق ابن مالك يونس ﴿شيخ سيويه﴾ على إجازة ذلك، قال: ما اخترته من حمل "إلا منجونا" ﴿دولاب﴾ و"إلا نكالا" على ظاهرهما من النصب بد(ما) هو مذهب الشلوين))⁽¹⁶⁾.

لكن فريقاً من النحاة المتعصبين إلى تميمية (ما) غير العاملة، التي فرضوا عليها عدم العمل قسراً عند انتقاض خبرها بد(إلا)، أولوا نصب الأخبار في الشواهد التي لا تروق لهم، فقدروا أفعالاً محذوفة قبل الخبر المنصوب ليصبح الخبر مفعولاً مطلقاً في زعمهم، وذلك قولهم: ((«إلا ينكل نكالا»، فيكون مثل: ما زيد إلا سيراً. وقيل: أراد ﴿الشاعر﴾: «إلا نكالان: نكال لعنوه ونكال لسرقته، فحذف النون للضرورة. وأول: «إلا منجونا» على أن التقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجون؛ وهو الدولاب، ثم حذف الفعل والمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وقيل: منجون: اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الفعل، الذي هو الخبر. تقديره: وما الدهر إلا يجن جنونا، ثم حذف (يُجَن) وأوقع «منجونا» موقع المصدر، وقيل...))⁽¹⁷⁾.

ما يدل على أن العقل النظري المجرد المنفلت من عقال التجريب، إذا

آمن بفكرة مسبقة يحتال بشتى الحيل الفاسدة ليثبت صحة ما آمن به بطرائق سفسطية. ثم تبقى هذه السفسطة تعبت بالعقول فساداً لأمدٍ طويل، إذا دُونت تحت اسم أحد العلماء المشهورين بميدان علمي ما، فتؤثر شهرته في عقول الناس تأثير السحر حتى أنهم يُقدسون أباطيله مهماً كانت سخيفة، وذلك ما سلطَ الجرجاني (ت417هـ) الضوء عليه بقوله: ((إن القول الفاسد والرأي المدخول، إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلو منزلة في أنواع من العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه، ثم وقع في الألسن فتداولته ونشرته، وفشا وظهر، وكثر الناقلون له والمشيدون بذكره صار ترك النظر فيه سنةً والتقليد ديناً....))⁽¹⁸⁾.

وخلاصة القول في عمل (ما) و(ليس) أيضاً وعدم عملهما إذا انتقض خبرهما بـ(إلا) هو خضوعهما لفرضية الصيغ المتكلسة التي ترى: أن الأدوات إذا نسختا خبريهما بجرمة النصب دلّتا على التشكيك في نفي المتكلم للخبر، وبهذا يمكن اختبار البيتين السابقين بمختبر النظام المقامي لنجد أنّهما يدلّان على الشك، فأما الأول: فإنه يعبر عن أمنية الشاعر في معاقبة العاثر والسارق بالنكال، والأمني مشكوك في تحققها. وأما البيت الثاني فيعبر عن موقف صاحبه الذي يرى أن الدهر دولاب لا يلبي حاجات الناس لذلك يعيشون معذبين. وهذا المعنى يمكن أن يتقضه كثير من المخاطبين لأنهم نالوا حاجاتهم من دون معاناة.

أما إذا رفعت الأدوات (ما، وليس) خبريهما المنقوض بـ(إلا) فإنهما تُعبران عن صحة نقل المتكلم لنفي الخبر بما يوافق مواقف المخاطب؛ لذلك لا يشكك المخاطب في الخبر المنقول له، بمعنى أنّهما تصبحان صيغتين متكلسيتين في نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾، فهذا خبر لا ينكره الأنبياء ﷺ؛ لأنه يعبر عن حقيقة لا مرأى فيها، كذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ فإنه يعبر عن ظاهرة الوحي التي أصبحت حقيقة في عهد خاتم الأنبياء ﷺ، ويؤيد ذلك السياق السابق للآية الكريمة: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنْ الرُّسُلِ وَمَا

أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ⁽¹⁹⁾.
لذلك تُعدّ صيغة (ما... إلا) و(ليس... إلا) أداتين متكلستين تعبران عن الإثبات المطلق الذي لا يقوى المخاطب على دحضه، وقد سُمِّيَ هذا الأسلوب بـ(القصر) الذي يثبت الخبر للمبتدأ وينفي ما عداه، لذلك فهو أسلوب توكيد قوي، قال الجرجاني: ((واعلم أن قولنا في الخبر إذا أخرج نحو: "ما زيد إلا قائم"، أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها، ونفيت ما عدا القيام عنه، فإنما نعني أنك نفيت عنه الأوصاف التي تنافي القيام، نحو أن يكون "جالساً"، أو "مضطجعاً"، أو "متكئاً")⁽²⁰⁾.

يوضح هذا النص أن الأداتين المتكلستين مقاميتان بامتياز، فإثبات قيام زيد بهذا الأسلوب يعني أنه الوحيد القائم في حين يكون سائر الرجال إما مضطجعين، أو جالسين، أو غير ذلك. أما إذا تقدم الخبر (قائم) فإنه يدل على قصر القيام على زيد في الحاضر الإشاري (هنا/ الآن) بالوضع المشهود بما يدل على تقديم صورة أكثر وضوحاً من الصور الأولى. ولا يمنع هذا الاستعمال المرتبط بمقام التأكيد القوي أن يستعمل المتكلم هذا الأسلوب في الموقف المشكك فيها وعلامة التشكيك نصب الخبر.

ب - إذا تقدم خبر (ما) على اسمها تصبح تيممية: أي لا تنسخ الخبر ولا تغير حركته من الرفع إلى النصب، بحجة أنها حرف ضعيف⁽²¹⁾ لا يرتقي إلى قوة (ليس) التي عدت فعلاً مزعوماً، أي: يجوز أن نقول: ليس ذاهباً زيد، ولا يجوز القول: ما ذاهباً زيد، إلا أن ترفع الخبر (ذاهباً).

أما إذا تأخر خبرها فيجوز لها أن تعبر إلى جزيرة أهل الحجاز، بجواز سفر مؤشّر بالفتحة، وإذا لم يؤشّر جوازها فإنها تمنع من السفر من جزيرة تميم.

وقد فند الجرمي (ت225هـ) هذا الزعم، لوجود شواهد فصيحة تنتصب فيها أخبار (ما) وهي متقدمة، وذلك قوله: ((إنه لغة. وحكى: ما مسيئاً من أعتب))⁽²²⁾، وكذلك قال الفرزدق وهو تميمي صراح، ولكنه تكلم بلهجة

الحجاز من دون جواز مرور:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ⁽²³⁾

بنصب الخبر المُقدّم (مثلهم)، وهذا الشاهد لم يعجب سيويه فقال: ((وهذا لا يكاد يُعرف))⁽²⁴⁾، وتابعه النحاة التقليديون في ذلك، فلم يقرؤا برواية نصب هذا البيت، وردّ بعضهم على التسليم برواية النصب بقوله: ((فإن الشاعر قد أخطأ في هذا، والسرّ في ذلك الخطأ أنه تميمي، وأراد أن يتكلّم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يُعملون (ما) إذا تقدّم الخبر على الاسم. ولعله وجد خبر (ليس) قد جاء متقدّماً على اسمها، فتوهم أن (ما)؛ لأنها بمعنى (ليس) تُعطى حكمها، ولم يلتفت إلى أن (ما) فرع عن (ليس) في العمل، وأن الفرع ليس في قوة الأصل))⁽²⁵⁾.

وسفّه المالقي (ت702هـ)، هذا الردّ المتكلّف بقوله: ((العربي لا يقيس تأخيراً على تقديم، ولا يتفقّه، وإنما ذلك حظّ النحويّ، وإنما ينطق العربي بلغته الطبيعية، وإنما يسمع ولا يقول شيئاً لا يقوله قومه وأهل لغته، ولا غير أهل لغته فيلحن، وإنما اللحن في حقنا خاصة))⁽²⁶⁾.

ونحن نقول إن فكرة الفرع والأصل فكرة توهمها خيال النحاة التقليديين ترجع إلى أوهام العقل النظري المجرد الذي يستعمل المنطق الصوري الذي ينتج معارف ظنية تحتل الصحة والخطأ، وذلك ما ذكره بيرس⁽²⁷⁾ C.S.Perice (1838-1914م) بأن المنطق في معناه العام ليس سوى اسم آخر للسيميائيات، ذلك العلم الضروري الشكلي للعلامات. والمعاني التي ينتجها العقل اعتماداً على المنطق الشكلي (الصوري) تعدّ تخمينات تفسّر الظواهر تفسيراً أولياً، تقابل المعرفة اليقينية التي يستلهمها عقل يتعلّم بالتجربة؛ لهذا السبب تحتل نتائج المنطق الصوري الخطأ، ما لم تثبت صحتها التجارب التي تقدّم لنا معرفة تجريبية يقينية⁽²⁸⁾.

وهو ما سنلحظه في تفنيد البصريين لفكرة (ما) بأنها فرع من (ليس) لا من أجل الكشف عن الحقيقة اللغوية التي تنبذ الاستدلالات الصورية المجردة،

وإنما لإنتاج فكرة منطقية صورية أخرى مغلوطة وهي جواز تقديم خبر (ليس) عليها، قالوا: ((الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾⁽²⁹⁾. وَجَهُ الدليل من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر "ليس" على "ليس"، فإن قوله: "يوم يأتِيهم"؛ ﴿أي العذاب﴾ يتعلّق بـ"مصروفاً" وقد قدّمه على "ليس"، ولو لم يَجْزُ تقديم خبر "ليس" على "ليس" وإلّا لما جازَ تقديم معمول خبرها عليها...))⁽³⁰⁾.

والنتيجة التي توصل إليها البصريون من الاستدلالات الصورية جعلتهم لا يميزون خبر (ليس) وهو (مصروفاً) المتأخّر من متعلقات الخبر التي هي وحدات نحوية حرة الموقع (يوم يأتِيهم). فأجازوا ما لم يَجْزِهُ منطق اللغة، إذ يصحّ على رأيهم أن نقول: (قائماً ليس زيد).

وهو ما اعترض عليه الكوفيون وأبو عباس المبرد (ت285هـ) من البصريين. بطريقة الاستدلال المنطقي الصوري أيضاً، فرأوا أنّ الأدوات (ما، وليس) متساويتان في الوظيفة، ولا أصل ولا فرع هناك؛ لأنّ كليهما حرف نفي غير متصرف، وهما تنفيان الحال فضلاً عن أنّ الاستعمال العربي الفصيح ((يجعل "ليس" بمنزلة "ما" في اللغة التي يعملون فيها "ما" فلا يعملون "ليس" في شيء، وتكون كحرف من حروف النفي، فيقولون: ليس زيداً منطلقاً))⁽³¹⁾.

وهكذا نلاحظ أنّ اللغة ترفض البراهين الصورية المجردة؛ لأنّها تنافي طبيعتها؛ أي أنّها تخضع للبرهان اللغوي التجريبي المقامي الملموس بالشواهد الفصيحة، التي تعزز فرضيتنا، إذ تُستعمل كلٌّ من (ما، وليس) متكلفتين، دلالة على النفي المطلق غير القابل لدحض المخاطب وعلامتهما النحوية بقاء خبرهما مرفوعاً سواء تقدّم الخبر على المبتدأ أم تأخّر عنه، فضلاً عن تكلسهما بعلامة جرّ خبريهما بالباء المؤكّدة الذي قبّحه الفراء (ت207هـ) مع الأداة (ما) حين يتقدّم خبرها على اسمها، وذلك قوله: ((ألا ترى أنه قبيح أن تقول: ما بقائم أخوك))⁽³²⁾.

وقد نسي الفراء هذا الحكم الذي أصدره مشفوعاً بمثال مصنوع، بعد

صفحة واحدة، فجاء بيت شعري ينقض حكمه السابق، وهو قول الشاعر:
أما والله أن لو كنت حراً وما بالحُر أنت ولا العقيق⁽³³⁾

إذ جاء خبر (ما) مجروراً بالباء وهو مقدم على اسمها، ولم يلتفت إلى التناقض الذي وقع فيه؛ لأنه شغل بسفسطة هدمت الحقيقة اللغوية التي تساوي (ما) بـ(ليس) التي توصلنا إليها سابقاً مؤيدة من الكوفيين، فاستنتج تميمية (ما) التي يرتفع خبرها فيما لو أسقط حرف الجر المؤكد، وذلك قوله: ((فأدخلت الباء فيما يلي (ما) فإن ألقيتها رفعت، ولم يقو النصب لقلّة هذا))⁽³⁴⁾، وأيد ذلك غيره من النحاة⁽³⁵⁾ معتمدين على قاعدة وهمية تضرب الشواهد الفصيحة عرض الحائط تمنع (ما) من السفر إلى جزيرة الحجاز بسبب تقدم خبرها على اسمها، فهي لا تقدّر على نصب خبرها المتقدم؛ لأنها حرف ضعيف بزعمهم، فهي ليست كـ(ليس) التي يحسن معها أن تقول: ((ليس بقائم أخوك؛ لأن (ليس) فعل يقبل المضمّر، كقولك: لست، ولسنا، ولم يكن ذلك في (ما...))⁽³⁶⁾.

وهكذا نلاحظ أن المنطق الصوري الذي يقود العقل النظري المجرد في متاهات الميتافيزيقيا، يعود بنا بعد جهد جهيد إلى المربع الأول، ما يلبس علينا الوصول إلى الحقيقة التي لا تخطئ إصابة كبدها التجارب المقامية للكلام الفصيح وأعلاه رتبة نصوص القرآن الكريم، التي تعمل (ما) عمل (ليس) بنصب خبريهما دلالة على النفي القابل لدحض المخاطب، وذلك قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾⁽³⁷⁾، وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾⁽³⁸⁾. وقد أبحاث القراءات لابن مسعود (ت32هـ)⁽³⁹⁾ أن يقرأ قوله تعالى: ﴿ما هذا بشر﴾، ولعاصم (ت127هـ)⁽⁴⁰⁾ أن يقرأ: ﴿ما هن أمهاتهم﴾ برفع خبر (ما) في الآيتين، بما يوافق فرضية البحث في تكلس الأدوات الملتبسة بالنواسخ، إذ يدل نصب خبري (ما) في الآيتين على خطاب المشكك، وأما رفعهما فيدل على النفي المطلق غير القابل لدحض المخاطب، وكأنه يتضمّن معنى النهي الإنشائي غير القابل لمحك الصدق والكذب.

وبهذا الإجراء المنهجي العلمي نكون قد حرّمنا على المنطق الصوري شطحات العقل النظري المجرد من الولوج والعبث بمعاني الكلام بما يشمل الصحة والخطأ لصالح المعرفة العلمية اليقينية المتحصلة من التجريب في مختبر النظام المقامي المنتجة للمعاني الفخمة التي تليق بمعاني القرآن، بدلاً من أن نصبح نسّابين كالنحاة التقليديين، إذ نسب سيبويه نصب خبري الآيتين الكريميتين في سياق (ما) النافية إلى لهجة أهل الحجاز ونجد وتهامة وذلك قوله: ((«ما هذا بشراً» في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يرفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف...))⁽⁴¹⁾. وعلى هذا التقدير يكون عاصم وابن مسعود تميميان لقراءتهما بالرفع!!

أما تفسيرنا لاستعمالات (ما، وليس) التي تنصب أخبارها سواء تقدّمت أم تأخرت فإنها تدل على النفي القابل لدحض المخاطب، كذلك جاء نصب الفرزدق لخبر (ما) وهو متقدم على اسمها دالاً على تشكيك المخاطب بعدم بشرية قريش، وكذلك نفى القرآن الكريم على لسان ضيفات زليخا لبشرية يوسف عليه السلام بأنه خطاب موجه لمن يمكن التشكيك فيه؛ لذلك احتاج إلى توكيد آخر يقلل من شكوك المخاطب في هذا النفي وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾⁽⁴²⁾. قال الجرجاني: ((تقول: "فإن لم يكن بشراً" فما هو؟ وما جنسه؟، كما أنك إذا قلت: "مررت بزيد الظريف" كان "الظريف" تبييناً وتعييناً للذي أردت من بين من له هذا الاسم، وكنت قد أغنيت المخاطب عن الحاجة إلى أن يقول: "أي الزيدين أردت؟")⁽⁴³⁾.

أما قراءة ابن مسعود برفع خبر (ما) فتدل على تكلسها لتؤدي معنى مقامياً غير قابل لدحض المخاطب، وهو معنى التوبيخ الموجه لامرأة العزيز، وكأن ضيفاتها قلن لها: "ويلك لقد ظلمت الفتى إذ عددته موضوعاً لإشباع غرائزك الجنسية وعاملته معاملة العبد الذي يؤمر فيطيع، وإنما شأنه شأن من يُقدّس ويُعظّم تعظيم الملك الكريم". ويؤيد ذلك السياق السابق للآية الكريمة: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا

بَشْرًا...﴾⁽⁴⁴⁾.

ومثل هذا المعنى الفخم الذي يعبر عن انفعال يقربه من المعاني الإنشائية لا يَحتمل التشكيك فيه، ولا سيما أن المضيئة؛ (امرأة العزيز) قد لحظت الدماء تسيل من أيديهن من شدة ذهولهن، فضلاً عن أنه يدفع عن المخاطبة الشائعات التي أثرنها، وذلك قولهن: ﴿إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽⁴⁵⁾، أي: لا نلومك على شغفك بحب خادمك؛ لأنه ليس من جنس البشر.

أما قراءة الجمهور لآية سورة المجادلة بنصب خبر (ما) في قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾، فهي خطاب للمشكك في نفي الظهار، وهو عادة جاهلية استمرت عند بعض المسلمين، إذ يقول: ((لامراته أنت علي كظهر أمي))⁽⁴⁶⁾، فتحرم؛ لذلك احتاج إلى تأكيد لاحق: ﴿إِنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾⁽⁴⁷⁾، وهي قراءة تُعيد النص إلى سياقه الذي نزل فيه لاستحضار حادثة حدثت مسرودة في الآية السابقة: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾⁽⁴⁸⁾، وقراءة الرفع خطاب يستنكر هذه العادة الجاهلية البالية، ويحول الخطاب من الخاص إلى العام الدال على الثبوت المطلق كالقانون الذي لا يمكن أن يدحضه المخاطب؛ لأنه غير معقول أن نجعل زوجاتنا أمهات لنا بلفظ (الظهار) الذي أبطله الله بخطاب العقل المؤكّد بالنفي المطلق، وفسره الأزهري (ت370هـ) بقوله: ((ما أمهاتهم إلا والداتهم فأما نساؤهم فليسن لهم بأمهات))⁽⁴⁹⁾.

والمعنيان متكاملان ويعبران عن الأسرار الإعجازية التي أبحاث قراءة القرآن بسبعة أحرف، ما يدل على إسهام القرآن الكريم في إنقاذ الصيغ التي فقدت معانيها بسبب تطور اللغة من الموت فأعطاهها شرعية بإعادة توظيفها بوصفها ثقافة موسوعية تفيده في إنتاج المعاني المقامية ينقلها الجيل السابق إلى اللاحق الذي يفضل استعمال الصيغ الأحدث، ما يفضح خرافة معركة (ما) التيمية مع الحجازية.

ج - (ما إن...) التيمية: زعم النحاة التقليديون أن (إن) المؤكدة إذا لحقت (ما) الحجازية حولتها إلى تيمية؛ أي لا يمكنها أن تنصب خبرها؛ لأنهم

اعتقدوا أن (إن) تكفُّها عن العمل، ويصبح ما بعدها مبتدأ وخبراً⁽⁵⁰⁾.

أما إذا دخلت (إن) على (ما) ذات الجواز السفر التميمي، فإنها تعدُّ لغواً؛ لأن الأصل عند تميم أنها لا تعمل، قال الهروي (ت415هـ): ((وأما في لغة بني تميم إذا قلت: (ما إن/زيد قائم). فتكون (إن) مع (ما) لغواً وتأكيذاً؛ لأنهم لا يعملون (ما)، قال الشاعر:

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَنَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا⁽⁵¹⁾

فرفعَ خبر (ما) على لغة أهل الحجاز، لدخول (إن)، وهي زائدة ﴿للتوكيد﴾، والمعنى: "ما طَبْنَا جِبْنَ...")⁽⁵²⁾، والطبُّ: العادة، أي: ما عادتنا جبنٌ ولكن منايانا..

ويشير وصف الهروي لهذا الاستعمال إلى أن (ما) هنا تبقى حجازية حتى لو جاء خبرها مرفوعاً؛ لوجود مانع منعها من نصب خبرها هو (إن) الزائدة المؤكدة، بمعنى أن خبرها مرفوع لفظاً منصوب محلاً. وقد أبطل شاعر آخر هذه القاعدة، وذلك قوله:

بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيْفًا، وَلَكِنْ أَنْتُمْ

قال ابن هشام (ت761هـ): ((في رواية من نصب ذهباً وصريفاً، فخرج على أنها نافية مؤكدة لـ"ما"....))⁽⁵⁴⁾، وهذا الرأي مناقض لرأي الهروي؛ أي أنها تحرق القاعدة التي وضعوها، إذا جاءت بعدها (إن) التي تلغي عملها فتصبح تميمية، فإذا خرَّجتْ (ما) على أنها نافية مؤكدة أصبحت غير كافة عن العمل، ويجوز لـ (ما) التميمية أن تسافر إلى الحجاز بتأشيرة التخريج، بحسب هوى النحوي الذي يصرفها كيف شاء.

ولا يخفى على اللبيب سذاجة هذه الآراء الصورية الزبئقية التي تقفز على الحقائق لتعزز ما آمن به العقل النظري المجرد مسبقاً، ف(إن) على الطريقة التميمية تكون كافة عن العمل، التي آمن بعقيدها الكوفيون وحرّموا انتماءها للحجاز، و(إن) نفسها غير كافة على الطريقة الحجازية!!، ما يدل على

سداجة فرضية (ما) التيمية والحجازية التي فرضتها شطحات العقل النظري الطائر بأجنحة المنطق الصوري المنفصم عن الوقائع التجريبية، الذي يقود المرء إلى معارف ظنية قد تخطئ وقد تصيب، وخطورتها إذا كانت مغلوبة توهم بسلوكها المنطقي فتقبلها العقول البسيطة، وربما يُقدّس الخطأ بمرور الزمن؛ لذلك لا عاصم من الوقوع بالخطأ إلا بالتوقف عند محطات العقل العملي التجريبي لفرز الأوهام من الحقائق. وتلك معايير الصحة في العلوم الإنسانية، التي نخوضها في ضمن النظام المقامي الذي يفحص صحة فرضيات العقل النظري لتصبح الفرضية علمية محترمة، وهو ما يمكن تطبيقه على الأمثلة السابقة.

فالأداة (ما إن) إذا رفعت خبرها تكون متكلسة وتدلّ على النفي المطلق، ذلك ما يؤيدّه قول الشاعر: (وما إن طئنا جبنً ولكن...) الذي يعبر عن مقام الاندحار الساحق لحكم قومه وتسلط آخرين لا لجبن المندحرين، ولكن لأن القوانين الاجتماعية تفرض ذلك وكأنه قدر لازم لا بد أن يقع. والواقع المعيش يقف شاهداً تاريخياً لا يمكن التشكيك فيه.

أما البيت الثاني الذي نصبت فيه الأداة (ما إن) خبرها، فإن موضوعه هو الهجاء، ولا يُعقل أن المهجو لا يُشكك في أحكام الهاجي، إن لم يكن رافضاً لها، ولما كان النفي مقامياً بامتياز فإن التشكيك متبادل، إذ اعتقد بني غدانة أنهم ذهب، فنفى الشاعر ذلك قائلاً: ((ما إن أنتم ذهباً))، ولو رفع الخبر لكان الشاعر مؤيداً لادعاء المهجوين، فالنصب إذن يدلّ على قلب الادعاء وإبطاله، ويساعد المقام أيضاً على تقديم شواهد غير لغوية تظهر حين تلفظ الكلام، لم نستطع تصوورها من هذا البيت التيم.

د - جعل النحو التقليدي علامة أخرى لـ(ما) التيمية وهي تكرارها: (ما ما)، أما إذا لم تتكرر فهي حجازية، وضربوا لنا مثلاً مصطنعاً، أي منزوع المقام ليسهل فيه أن يخوض العقل النظري بألغابه الصورية بحرية، نحو: (ما ما زيد قائم)، قال ابن عقيل (ت769هـ): ((الأولى نافية، والثانية نعت النفي،

فبقي إثباتاً، فلا يجوز نصب قائم، وأجاز بعضهم⁽⁵⁵⁾، ولنا أن نسأل ابن عقيل، ما أدراك أن مثالك يدل على نفي النفي؟! ولماذا لا يكون التكرار تأكيداً لفظياً، ما دام المثال منزوعاً من سياقه المقامي، وبذلك تكون الأداة المكررة (ما ما) وخبرها المرفوع دالة على الإثبات المطلق والتكرار يقوي فرضية التكلس، ويكون هذا الاستعمال عربياً عاماً غير محصور بقبيلة تميم، وتكون (ما) المكررة الناصبة لخبرها دالة على خطاب المشكك في اللغة المشتركة، ما دام مثالك المصنوع لم تنطق به قبيلة تميم، وهذا الاعتراض ينسجم مع فرضيتنا التي تميز الرفع بعد (ما) المكررة إذا أريد بالنفي المكرر النفي المطلق؛ لأن هذه الفرضية قد أثبتنا صحتها على شواهد كثيرة متنوعة، وإذا لم نعثر على شاهد للرفع يحق لهذه الفرضية أن تتنبأ وتميز النصب، ولا سيما إذا كان شرط التشكيك الناصب للخبر عليه شاهد هو:

لا يُنسِكُ الأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَأ مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعَصِمًا⁽⁵⁶⁾

وهو ما يبطل تيمية (ما) المكررة، ويجعل هذا الشرط حذلقة مفضوحة لا قيمة لها؛ لأنها لا تفسر الوقائع اللغوية، ولم تبيّن أسباب وجودها وسلوكها بهذه الكيفية، فضلاً عن أن نظريتها متعثرة بالتناقض الفكري. وعليه فهي لا تلبّي الطموح العلمي لمجافاتها لأهم مبدأين علميين⁽⁵⁷⁾:

المبدأ الأول: مبدأ العلة الكافية: وهو محك حقائق الواقع الذي عن طريقه لا نسلم بصدق واقعة ما من دون معرفة الأسباب الكافية التي تجعلها على هذا النحو من دون غيره، وإن صعب معرفة هذه الأسباب.

المبدأ الثاني: وهو مبدأ عدم التناقض، وهو محك الحقائق العقلية، الذي بفضلته نحكم بالكذب على كل ما ينطوي على تناقض، وبالصدق على الأفكار غير المتناقضة.

أما فرضية الصيغ المتكلسة فهي تلبّي هذين الشرطين؛ لأنها تلمست خصيصة مشتركة بين الظواهر المختلفة المعززة بالإثبات التجريبي المقامي المعتمد على الشواهد الفصيحة، وقد فسرت أسباب ورودها بهذه الكيفية

النحوية لتأدية المعاني المقامية الخاصة تفسيرا غير متناقض فكريا.
وعليه يمكن تفسير شبهة النحو التقليدي التي أنتجت فرضية تيمية (ما)؛
بأن العربية كانت تستعمل (ما) للنفي المطلق، وهي أداة النفي المشتركة بين
الساميات (Ma) التي بقيت على صيغتها هذه في العبرية والآرامية
والسريانية⁽⁵⁸⁾، نظرا إلى إيجازها الملائم للمواقف الحديثة التي تلائم نفي
البدوي القاطع، فهي تشبه الأداة (No) في اللغات الهندوأوروبية التي وظفها
المثل الشعبي العراقي دلالة على نفي البدوي لفكرة (ما) بقولنا: (كردي وقال
ني)، أي لا يتراجع عن نفيه أبدا، ما يدل على حداثة ظهور أداة النفي
(ليس)، التي ظهرت مع ظهور (كان) وأخواتها الناصبة لأخبار الجملة
الداخلة عليها، دلالة على التشكيك في إثبات الخبر أو نفيه، بعد أن تخلت
العربية عن الأفعال المساعدة في إحدى مراحل تطورها، فأصبحت جملتها
موجزة ومعبرة عن الثبوت المعلم برفع ركنيها. فأعادت اللغة توظيف
الوحدات المهجورة لأداء وظيفة مقامية عن طريق تكليس هذه الوحدات
بعلامة عدم مساسها بالحركات الإعرابية الأصلية؛ لذلك استعملت الأداة
(ما، وليس) للنفي المشكوك فيه وعلامته نصب الخبر، وللنفي غير المشكوك فيه
وعلامته رفع الخبر في أمثلة سيبويه السابقة، وجره بالباء الزائدة للتوكيد، نظرا
لتشابه الأداة من وجوه كثيرة أهمها: النفي، والدخول على الجملة الاسمية،
وتوكيد خبرهما بالباء، ولا وجود للباس مادامت الحركة الإعرابية هي المميّزة
بين المعنيين المقامين المختلفين.

نستنتج ما تقدم أن إهمال عمل (ما) التي تجعلها تيمية بزعم النحاة
التقليديين، يشمل الأداة (ما) و(ليس) معا، ما يؤكد أن إهمال العمل يمثل
اللغة المشتركة ولا علاقة له بتيميم أبدا، وكذلك أعمال الأداة بنصبهما
لخبريهما، فإنه لا يخص بيئة أهل الحجاز وحدهم؛ لذلك لا قيمة لكثرة
الشواهد أو قلتها في الاستعمالات الخاصة لهذه الأداة أو تلك؛ لأن منهج
النحو التقليدي معياري درس اللغة المثالية التي نزل بها القرآن الكريم، ولم

يكن في باله أن يدرس التوزيع الجغرافي للهجات، بمعنى أن نتائج المنهج الإحصائي ترجع إلى المصادفات؛ فيما لو كان في أذهان النحاة القدماء استعمال هذا المنهج.

خاتمة:

توصل البحث إلى جملة من النتائج لعل أهمها ما يأتي:

1- أثبت البحث نجاعة فرضية التكلس في تفسيرها للحركات الإعرابية التي ربطتها بالمعاني المقامية بعد أن كانت شكلا فارغا من المعنى يتقصاه النحو التقليدي لذاتها. وبهذا أصبحت فرضية التكلس ملبية للشروط العلمية التي تتحقق على وفقها الجمل بوصفها علامة اللغوية ذات وجهين، أولهما: الجسد المحسوس، وثانيهما: المعنى الذي جاء بشكل طبقات: معاني نحوية، ومعاني (دلالية معجمية)، ومعاني مقامية، تنتجها ثلاثة أنظمة متعاضدة فيما بينها، خالية من مظاهر التناقض في مبادئها النظرية، وفي نتائجها التطبيقية التي تشهد على صحتها الشواهد الفصيحة عند استعمال (التكلس) مصطلحا إجرائيا في تحليل النصوص القرآنية والشعرية الفصيحة.

2- أثبت البحث خطأ فرضية النحو التقليدي بشأن تقسيم استعمالات أداة النفي (ما) على تيمية غير عاملة، وحجازية عاملة عمل (ليس) الناصبة لخبرها؛ لأن هذه الفرضية تجعل عددا من آيات القرآن الكريم كأنها نازلة بلهجة لا يعرفها سائر العرب، وفي هذه النتيجة تجن على القرآن الكريم، الذي يفترض أن يكون نزوله باللغة العربية المشتركة، التي كان ينظم بها الشعراء ليكون نتائجهم مفهوما لكل العرب.

3- يظهر خطأ فرضية (ما) التيمية والحجازية من ناحية علمية في جانبين: أولهما: تطبيقي يظهر في التكلف والتعقيد المصطنع الذي لم ينطق به أحد من العرب، ولم يكن مستساغا لأحد في تأويلهم للشواهد الفصيحة التي ينفي نظامها صحة هذه الفرضية، وثانيهما: يرجع إلى أساس فكري نظري

يظهر في براهين العقل المجرد غير المحتكم إلى التجريب المقامي المعزز بالشواهد الفصيحة، وقد بينَ البحث أن هذا النوع من البراهين المقدمة بطريقة الجدل المتصاعد، إنما هي براهين صورية؛ لذلك عرّف بعض الفلاسفة أسلوبها بأنه فن سفسطي يسبغ مظهر الحقيقة على أوهامنا وأخطائنا المتعمدة.

هوامش البحث:

- (1) نظرية الفاعل السحري في تجديد النحو، للدكتور تومان غازي الخفاجي، نُشرت عدد من مباحثها في المجالات العراقية والعربية والعالمية المحكمة، وقد لاقت قبولاً حسناً؛ لأنها تدرس تراكيب اللغة العربية وهي تؤدي وظيفتها التواصلية بوصفها وصلة لسانية (نحوية/إعلامية) تعنى بعلاقة النحو بالدلالة المعجمية وبالدلالة المقامية. ظ: معاني نحو الجملة العربية الخبرية البسيطة من منظور نظرية الفاعل السحري في تجديد النحو العربي، د. تومان غازي الخفاجي، بحث منشور في "آداب الكوفة"، (مجلة)، العدد (22): 292.
- (2) الصاحبى، ابن فارس: 8-9.
- (3) ظ: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش: 260.
- (4) ظ: م. ن: 266.
- (5) الرجز لأمّ عقيل فاطمة بنت أسد. شرح ابن عقيل: 1/261، أوضح المسالك، ابن هشام: 1/205.
- (6) البيت للعجيز السلولي. الكتاب، سيبويه: 1/118، الأزهية، الهروي: 119.
- (7) البيت لهشام أخي ذي الرمة. الكتاب، سيبويه: 1/119، الأزهية، الهروي: 200.
- (8) ظ: الكتاب، سيبويه: 1/118.
- (9) ظ: معجم اللسانيات، جورج موانان: 154.
- (10) النواسخ أدوات نحوية تدخل على المبتدأ والخبر، فتبدل حكمهما نتيجة لإنشاء علاقات نحوية جديدة مع ركني الجملة الأم وتغير حركاتهما الإعرابية كليهما أو أحدهما من الرفع إلى النصب بحسب نوع الناسخ. ظ: المحيط، الأنطاكي: 2/3.
- (11) ظ: علل النحو، الوراق: 360، الجنى الداني، المرادي: 324، شرح ابن عقيل: 271/1.
- (12) سورة يس: 15.

- (13) سورة الأحقاف: 9.
- (14) البيت للمغلس. الجنى الداني، المرادي: 325، شرح ابن عقيل: 271/1، هامش المحقق (2). همع الهوامع، السيوطي: 123/1.
- (15) البيت لأحد بني سعد في: مغني اللبيب، ابن هشام: 102/1، وفيه: "أرى الدهر"، وبلا نسبة في الجنى الداني، المرادي: 325، شرح ابن عقيل: 271/1، هامش المحقق (2).
- (16) الجنى الداني، المرادي: 25، ظ: رصف المباني، المالقي: 311.
- (17) الجنى الداني، المرادي: 325-326.
- (18) شككا الجرجاني عبد القاهر من تقديس الناس لأقوال العلماء الفاسدة. دلائل الإعجاز، الجرجاني: 464.
- (19) سورة الأحقاف: 9.
- (20) دلائل الإعجاز، الجرجاني: 346.
- (21) ظ: الكتاب، سيويه: 103/1، معاني القرآن، الفراء: 44/2.
- (22) الجنى الداني، المرادي: 323.
- (23) ديوانه: 223/1، الكتاب، سيويه: 103/1، رصف المباني، المالقي: 312، الجنى الداني، المرادي: 324، شرح ابن عقيل: 272/1.
- (24) الكتاب، سيويه: 103/1.
- (25) شرح ابن عقيل: 272/1، هامش (1).
- (26) رصف المباني، المالقي: 313.
- (27) ظ: السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، سعيد بنكراد: 27-28.
- (28) ظ: أسس السيميائية، دانيال تشاندلر: 30.
- (29) سورة هود: 8.
- (30) الإنصاف، الأنباري: 148/1 مسألة (18).
- (31) م.ن: 148/1، مسألة (18).
- (32) معاني القرآن، الفراء: 43/2.
- (33) البيت منسوب لامرأة من غنى في: معاني القرآن، الفراء: 44/2، خزانة الأدب، البغداددي: 133/2.
- (34) معاني القرآن، الفراء: 44/2.
- (35) ظ: شرح ابن عقيل: 272/1.

-
- (36) معاني القرآن، الفراء: 43/2، ظ: الكتاب، سيبويه: 101/1.
- (37) سورة يوسف: 31.
- (38) سورة المجادلة: 2.
- (39) ظ: الكتاب، سيبويه: 103/1، معاني القرآن، الفراء: 43-42/2، معاني القراءات، الأزهري: 483، الكشاف، الزمخشري: 440/2، روح المعاني، الألوسي: 577/12، وغيرها من المصادر.
- (40) ظ: الكشاف، الزمخشري: 484/4، البحر المحيط، الأندلسي: 325/8، روح المعاني، الألوسي: 281/28.
- (41) الكتاب، سيبويه: 103/1، ظ: معاني القرآن، الفراء: 43-42/2، الجنى الداني، المرادي: 322.
- (42) سورة يوسف: 31.
- (43) دلائل الإعجاز، الجرجاني: 230.
- (44) سورة يوسف: 31.
- (45) سورة يوسف: 30.
- (46) أسباب النزول، الواحدي: 429، الكشاف، الزمخشري: 482/4.
- (47) سورة المجادلة: 2.
- (48) سورة المجادلة: 1.
- (49) معاني القراءات، الأزهري: 483.
- (50) ظ: الأزهية، الهروي: 40-41، شرح ابن عقيل: 271/1.
- (51) البيت لفروة بن مسيك في: الأزهية، الهروي: 40، ولفروة أو لعمر بن قعاس ونُسب للكميت في: مغني اللبيب، ابن هشام: 38/1، شرح ابن عقيل: 271/1.
- (52) الأزهية، الهروي: 41.
- (53) البيت بلا نسبة في: مغني اللبيب، ابن هشام: 38/1، شرح ابن عقيل: 271/1، هامش (1).
- (54) مغني اللبيب، ابن هشام: 38/1.
- (55) شرح ابن عقيل: 273/1.
- (56) م.ن: 273/1 هامش (1).
- (57) ظ: الفلسفة الحديثة من ديكرت إلى هيوم، إبراهيم مصطفى إبراهيم: 223.

(58) ظ: معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، د. حازم علي كمال الدين: 352.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

1. اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، بلا، ط2، 2000م.
2. الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ)، تحقيق عبد الغني الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق (1391هـ/1971م).
3. أسباب النزول، علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت468هـ)، دراسة وتحقيق السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، (1406هـ/1989م).
4. أسس السيميائية، دانيال تشاندلر، ترجمة د. طلال وهبة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008م.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء الأنباري (ت577هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ/1998م).
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، ط5، 1966م.
7. البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بابن حيان الأندلسي (ت745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1428هـ/2007م).
8. الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1413هـ/1992م).
9. خزانة الأدب وغاية الأرب، أبو بكر علي بن عبد، المعروف بابن حجة الحموي (ت837هـ)، دراسة وتحقيق د. كوكب دياب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، (1425هـ/2005م).

10. دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، د. صلاح حسنين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2010م.
11. دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط3، (1413هـ / 1992م).
12. ديوان الفرزدق، عني بجمعه وضبطه والتعليق عليه عبد الهادي الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر (د.ت).
13. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د.ت).
14. روح المعاني، أبو الفضل محمد الألويسي البغدادي (ت1270هـ)، تحقيق محمد أحمد أمين، وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ / 1999م).
15. السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، سعيد بنكراد، دار الحوار للنشر، سوريا، اللاذقية، ط3، 2012م.
16. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد، قم، ط1، 1429هـ.
17. الصحابي، أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، (د.ت).
18. علل النحو، محمد بن عبد الله الوراق (ت381هـ)، تحقيق محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1429هـ / 2008م).
19. الفلسفة الحديثة من ديكرت إلى هيوم، إبراهيم مصطفى إبراهيم، دار الوفاء، الإسكندرية، 2001م.
20. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ"سيبويه" (ت180هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ / 1999م).
21. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (1421هـ / 2001م).

22. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، شارع سوريا، بيروت، ط1، (1392هـ / 1972م).
23. معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت270هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، تقديم، د. فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ / 1996م).
24. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، (د.ت).
25. معاني نحو الجملة العربية الخبرية البسيطة من منظور نظرية الفاعل السحري في تجديد النحو العربي، د. توماس غازي الحفاجي، بحث منشور في "آداب الكوفة"، (مجلة علمية فصلية محكمة، تصدر عن الآداب - جامعة الكوفة، العدد (22)، السنة الثامنة، (1436هـ / 2015م).
26. معجم اللسانيات، جورج موانان، ترجمة د. جمال الحضري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط1، (1433هـ / 2012م).
27. معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، د. حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، (1429هـ / 2008م).
28. المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، مفاهيم أساسية، آلان بولغير، ترجمة د. هدى مقنص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط2، 2012م.
29. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت761هـ)، حققه وفصله وضبط غرائبه: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ت).
30. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (ت911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.